Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (8): 30 Aug 2019
P: 1 - 24
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (8): 30 أغسطس 2019 م
ص: 1 - 24

The relationship between the application of the principles of banking governance and the appropriateness of the outputs of the accounting system

Abeer Abdullah qarib
Faculty of Business || Al-Jouf University || KSA
Aisha Mousa Yousef
Faculty of Economics || University of Nyala || Sudan
Amal Ibrahim Wadi
Faculty of Administrative Sciences || Bahri University || Sudan

Abstract: The study examined the relationship between the application of the principles of governance and the appropriateness of the outputs of the accounting system, The importance of the study was to highlight the relationship between the appropriate accounting information and the application of the principles of governance in accounting systems in addition to supporting the users' confidence in the financial information issued by the financial statements by providing appropriate information for making the appropriate decision. And aimed to identify the principles of governance and the characteristics of the suitability of the outputs of the accounting system The study recommended that banks should apply the principles of governance to include all banks that have been in compliance with the principles of governance. As well as the need to prepare information and present it in a timely manner to enhance its suitability, with the need to give shareholders all the information, especially regarding unusual processes that affect their rights.

Keywords: Banks - Accounting - Principles of Banking Governance - Economy.

العلاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك وملاءمة مخرجات النظام المحاسبي

عبير عبد الله قريب
كلية الأعمال || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية
عائشة موسى يوسف
كلية الاقتصاد || جامعة نيالا || السودان
أمل إبراهيم وادي
كلية العلوم الإدارية || جامعة بحري || السودان

الملخص: تناولت الدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وملاءمة مخرجات النظام المحاسبي، تمثلت أهمية الدراسة في إبراز مدى العلاقة بين المعلومات المحاسبية الملائمة وتطبيق مبادئ الحاكمية في النظم المحاسبية بالإضافة إلى دعم ثقة المستخدمين للمعلومات المالية التي تصدرها القوائم المالية من خلال توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار المناسب. وهدفت إلى التعرف على مبادئ الحوكمة وخصائص ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي، ثم معرفة العلاقة بينهما تطبيقياً، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج العلمي الشامل واختبرت فرضياتها وتوصلت إلى أن معظم البنوك المبحوثة تطبق مبادئ الحوكمة، كما أن المعلومات التي تنتجها أنظمتها المحاسبية تتصف بالملاءمة، وأيضاً توصلت إلى وجود علاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وملاءمة معلومات النظام المحاسبي المطبق، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة حتى تشمل كل البنوك التي لم تطبقها، وأيضاً ضرورة إعداد المعلومات

وعرضها في الوقت المناسب لتعزيز ملاءمتها، مع ضرورة تمليك المساهمين كل المعلومات وخاصةً التي تتعلق بالعمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم.

الكلمات المفتاحية: البنوك – المحاسبة – مبادئ حاكمية البنوك – اقتصاد.

1- المقدمة:

من المتوقع أن تؤدي أزمة السيولة التي تعاني منها البلاد عامة وقطاع البنوك خاصة إلى تدني الأرباح المحاسبية لها، الأمر الذي قد يدفع إدارة تلك البنوك في إتباع السياسات المحاسبية غير المتحفظة التي تؤدي إلى المبالغة في قيم الأصول بغرض زيادة الأرباح تشجيعاً للمستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها، وكذلك توفيق الأوضاع حتى تتمكن من الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية بسهولة ويسر، ومن النتائج المتوقعة لتلك الممارسات هي إظهار قوائم مالية ذات معلومات وأرقام لا تتفق مع الواقع العملي، أي يكون الفرق بين النتائج والواقع العملي بعيد جداً مما يؤدي إلى حدوث عسر مالي حقيقي وزيادة مخاطر الإفلاس، ولأهمية ذلك الأمر يجب على تلك البنوك التمسك بمبادئ الحاكمية والتحفظ المحاسبي لتأمين مصالح الغير، وبناءً على ذلك قام الباحثون بإجراء تلك الدراسة للتعرف على مدى تطبيق البنوك العاملة بولاية جنوب دارفور لمبادئ الحوكمة، وما علاقة ذلك التطبيق بملاءمة المعلومات المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وملاءمة مخرجات النظم المحاسبية للبنوك التجارية، وتم طرحها في الأسئلة الآتية:

1. هل توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.
2. هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.
3. هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.
4. هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.
5. هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.
6. هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وملاءمة المعلومات المحاسبية؟.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على مفهوم حاكمية البنوك، نظم المعلومات المحاسبية، ملاءمة المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، من ناحية نظرية، ثم التطبيق العملي لمعرفة علاقة تطبيق مبادئ حاكمية البنوك في النظم المحاسبية بملاءمة مخرجات النظام المحاسبي.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تمثلت أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

1. إبراز مدى وجود العلاقة بين المعلومات المحاسبية الملائمة وتطبيق مبادئ الحاكمية في النظم المحاسبية للبنوك التجارية.

2. تساهم في تغطية بعض الفجوات العلمية والمنهجية التي لم تتناولها بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة لأن الحاكمية تعتبر من أدوات الفكر الإداري الحديث التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية والإبداعية للمنشآت التي تطبقها.

الأهمية العملية:

تمثلت أهمية الدراسة العملية في الآتي:

1. دعم ثقة المستخدمين للمعلومات المالية التي تصدرها القوائم المالية، وذلك بتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار المناسب.
2. الوصول لنتائج تخدم المستثمرين والممولين وأصحاب المصالح في ترشيد قراراتهم.

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج العلمي الشامل، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية والثانوية من مراجع ودراسات سابقة ومنشورات في الانترنت والاستبانة.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة تم وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية السادسة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وملاءمة المعلومات المحاسبية.

أنموذج الدراسة:

المتغيرات المستقلة **المتغيرات التابعة**

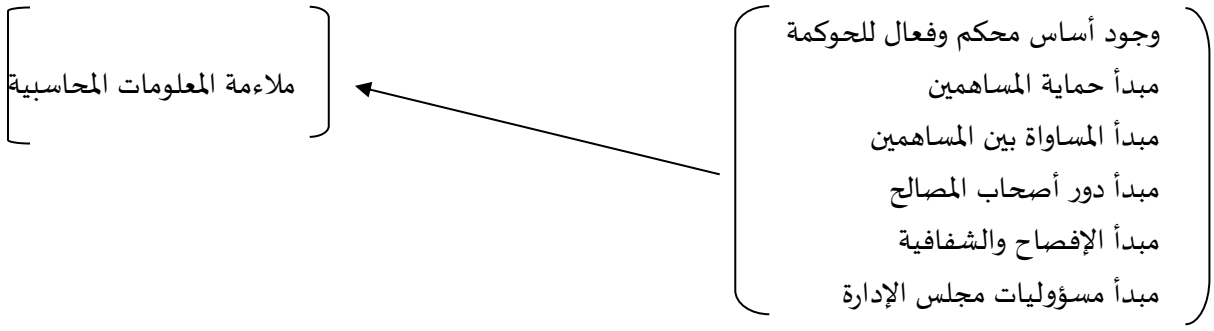

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

هيكل الدراسة:

تم تناول موضوع الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** المقدمة والدراسات السابقة.
- **المحور الثاني:** الإطار النظري ويتناول حاكمية البنوك، نظم المعلومات المحاسبية، ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- **المحور الثالث:** الدراسة الميدانية.
- **الخاتمة:** النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

جبر وآخرون 2013م

هدفت الدراسة إلى بيان هل شركات فلسطين تلتزم بمتطلبات الحوكمة أم لا، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار جميع المصارف المدرجة في قطاع غزة الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي واختبرت فرضياتها وتوصلت لنتائج منها أن جميع المصارف عينة الدراسة تلتزم بتطبيق مبادي حاكمية البنوك.

عبدالله 2013م

هدفت الدراسة للوقوف على مدى تطبيق لائحة الحاكمية الصادرة عن هيئة السوق المالية من قِبل الشركات المساهمة السعودية، وقامت الدراسة بالبحث عن إفصاح شركات العين لتسعة عناصر من عناصر الحوكمة لتحديد ما طُبق وما لم يُطبق، اختبرت الدراسة التقارير المالية لشركات العينة المنشورة في العام 2008م، وتوصلت إلى أن أغلب شركات المبحوثة أفصحت عن متطلبات الحوكمة ولكن بدرجات متفاوتة.

زيدان وآخرون 2014م

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وأداء الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان باستخدام مقاييس عديدة للأداء المالي تمثلت في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدل دوران

الأصول، معدل دوران المخزون، وتم تكوين عينة الدراسة من 69 شركة للفترة من2005م حتى 2009م، استخدمت الدراسة اختبار الانحدار المتعدد واختبرت فرضياتها وتوصلت لنتائج منها أن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول تتأثر بآليات الحاكمية المؤسسية.

عبد الرؤوف وآخرون 2015م

هدفت الدراسة لمعرفة مدى توافر الحاكمية في المراجعة وإدارة الشركة لعدد 48 شركة مدرجة في بورصة فلسطين في عام 2013م، وقد اختبرت الدراسة المقومات الخاصة بعملية التجارة الخارجية، ومقومات الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة بتوزيع 150 استبانة على عينة الدراسة، وبعد التحليل توصلت لنتائج منها وجود قصور في توفر مقوم لجنة المراجعة وعملية تعيين المراجع، كما أن الشركات عينة الدراسة لا تتوفر فيها اللجان التي يتطلبها أنموذج الحاكمية.

Giovanni et al 2015

هدفت الدراسة إلى معرفة الشركات التي تسعى إلى تحسين وسائل التواصل بغرض تلبية احتياجات المعلومات لأسواق المال في الظروف الاقتصادية المضطربة، وظفت هذه الدراسة تقنيات تطبيق تحليل المحتوى وتناولت طبيعة الإفصاح الطوعي داخل شركات العينة باستخدام نموذج الانحدار الخطي وتوصلت لنتائج منها أن تشتت الملكية مع وجود لجنة المراجعة مرتبطة بزيادة مستويات الإفصاح الطوعي ذات الجودة العالية.

Caskey & Laux 2015

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لتحليل مدى دور الحاكمية المؤسسية في مجلس الإدارة على خيارات التقارير المالية للشركات الأمريكية وحوافز المديرين منعاً للتلاعب بالتقارير المحاسبية، اختبرت الدراسة فرضياتها وتوصلت لنتائج منها أن الرقابة القوية والحاكمية المؤسسية الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية ويمنع التلاعب ويزيد من كفاءة الاستثمارات في الشركات.

Leal ,et, at 2015

هدفت الدراسة إلى إبراز مراحل تطور الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في بورصة البرازيل للفترة من 2004م- 2013م، باستخدام مؤشر الحاكمية المؤسسي الواسع، اختبرت الدراسة فرضياتها وتوصلت لنتائج منها أن هنالك توسع في ممارسات الحاكمية المؤسسية.

نضال2015م

هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج كمي لقياس استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها، تم اختيار عدد 72 شركة من القطاع الصناعي والخدمي بعد تقسيم تلك الشركات إلى ثلاث مجموعات وفقاً لجودة أرباحها (مرتفعة، متوسطة، مشكوك فيها) و اختبرت بياناتها باستخدام التحليل العنقودي، ثم استخدام التحليل اللوجستي متعدد الاستجابات لتحديد الجودة الأكثر تمهيداً لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت إلى بناء نموذج لحساب احتمالات جودة الأرباح المحاسبية، كما توصلت إلى أن الشركات الأردنية تتمتع بجودة أرباح معقولة.

عائشة وعبد الرحمن 2016م

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واختبرت فرضياتها وتوصلت لنتائج منها وجود أثر معنوي للاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية.

2- الإطار النظري:

ويتناول موضوعين هما، حوكمة البنوك، نظم المعلومات المحاسبية وجودة مخرجاته.

أولاً- حوكمة البنوك.

أدت الأزمات التي ألمت بكثير من دول العالم إلى حدوث أضراراً لحقت بمصالح الكثير من الدائنين والمستثمرين وغيرهم، مما تسببت في فقدان ثقة المستثمرين في واقع وحقائق الشركات، وأكثر الأسباب التي تسببت في هذه الأزمات هي عدم التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها عملياً، لذلك ظهرت أهمية الحوكمة وتطبيقها في الشركات، وأصبحت ذات اهمية عالمياً ومحلياً.

عرفت الحوكمة بانها نظام يهتم بوضع التطبيقات والممارسات السليمة لإدارة الشركة حتى يحافظ على حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة عن طريق تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة، أي هي مجموعة الأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن الشركة التي تقوم بتطبيقها من تعظيم قيمتها وأرباحها على المدى الطويل وبشكل يحقق الفوائد للمساهمين وأصحاب المصالح. (إمام، 2000: 97).

أهمية حوكمة البنوك:

تمثلت اهمية الحوكمة في أنها تحقق النزاهة والحياد ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين وحملة الأسهم في تحقق عائد مناسب على استثماراتهم والمحافظة على حقوقهم، وكذلك زيادة القدرة التنافسية للبنك وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، وأيضاً الاستفادة من نظم المحاسبة الإدارية والرقابة عن طريق التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وسلامة توجيه واستخدام التدفقات النقدية، توفير مصادر تمويل للبنك من خلال الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية، وكذلك تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري للمنشأة (أشرف، 2005: 83). كما أنها تمكن من تطبيق معايير بازل للمحاسبة والمراجعة، وتسهل من عملية المراجعة والرقابة من قبل السلطة النقدية ومؤسسات التقييم والتصنيف الدولية (حبر، 2013).

أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق عدة أهداف منها ما يلي(نجلاء، 2013: 192-193).

1- فصل الملكية عن الإدارة ومراقبة الأداء، وكذلك فصل المهام والمسؤوليات.
2- إيجاد هيكل يمكن من تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
3- مراجعة وتعديل القوانين التي تحكم إدارة الشركات.
4- خفض حدوث الأزمات المالية (Winkler, 1998: 12) .

مبادئ حوكمة البنوك:

حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية في عام 2004م ستة مبادئ للحوكمة (OECD 2004) وهي

أ- ضمان وجود إطار فعال للحوكمة، وهو ينص على ضرورة وجود إطار فعال من القواعد والقوانين والمعايير التي تؤكد تطبيق الحوكمة وتعزز الشفافية وكفاءة الأسواق وتنظيم العمل.

ب- مبدأ حماية المساهمين، ويتحقق من خلال:

- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
- حضور الجمعية العمومية والتصويت وانتخاب مجلس الإدارة.
- ممارسة الرقابة على إدارة الشركة وإتاحة الفرصة لحصول المساهمين على كل المعلومات وعلى حقوقهم في الأرباح.

ج- مبدأ المساواة بين المساهمين ويتحقق من خلال:

- المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
- توفير المعلومات لمختلف الفئات.
- الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين وتعويضهم عند حالات التعدي على حقوقهم.
- الإفصاح عن مصالح مجلس الإدارة والمديرين.

د- مبدأ دور أصحاب المصالح ويتحقق من خلال:

- التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الشركة.
- المحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومدهم بالمعلومات ذات الجودة العالية التي تتوفر فيها الملاءمة والموثوقية.
- المشاركة والمتابعة والرقابة على أداء الشركة.
- تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم.

هـ- مبدأ الإفصاح والشفافية ويتحقق من خلال:

- التوقيت المناسب للإفصاح.
- -دقة وشمولية الإفصاح.
- مراجعة جميع المعلومات المُفصح عنها.
- توفير القنوات المناسبة لتوصيل المعلومات لمستخدميها.

و- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ويتحقق من خلال:

- ضمان مسؤولية الإدارة عن الشركة والمساهمين.
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين مع توفير المعلومات الكافية لهم.
- الالتزام بالقوانين وتحقيق المصالح لكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.
- متابعة المهام والوظائف واتخاذ القرارات.

ثانياً- نظام المعلومات المحاسبي وملاءمة مخرجاته.

يُعرَّف النظام بأنه مجموعة عناصر تترابط مع بعضها البعض بصورة منتظمة ومتفاعلة مع البيئة المحيطة بها لتشكل نظام متكامل يحقق الأهداف الموضوعة بفاعلية وكفاءة (أيمن، 2010: 11). ويقصد بفاعلية النظام تحقيقه للأهداف الموضوعة، أما الكفاءة تعني تحقيق الأهداف بأقل تكلفة لتعظيم المخرجات (عبدالقادر، 2012:

29). أما نظام المعلومات هو الذي يتكون من مجموعة الأشخاص والأجهزة والبرمجيات والسجلات الخاصة بالبيانات والعمليات اليدوية وغير اليدوية، وكذلك الإجراءات المنظمة التي تساعد في تنفيذ ومعالجة البيانات وتخزينها وتوفير انسياب المعلومات المفيدة لدعم عملية صنع القرارات ذات الكفاءة والرقابة على مديري المنشآت. (زوبيدة محن، 2014)، ويتكون من المدخلات والمخرجات والمعالجة والرقابة والتغذية العكسية، أما نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة وسائل حسية وإجرائية تستخدم في تسجيل وإثبات البيانات المالية بصورة تساعد في إعداد القوائم المالية، ويتكون من الدفاتر المحاسبية والإجراءات المحاسبية (عبدالرحمن، 2016: 55). أي هو مجموعة أساليب وإجراءات منظمة يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة بالدفاتر المحاسبية وفقاً للمستندات المؤيدة لها، وتلخيصها بهدف معرفة نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة وتصوير المركز المالي في نهاية سنة مالية معينة، كما يعتبر هذا النظام وسيلة لإحكام الرقابة على جميع عناصر المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم الموجودة بالشركة، وكذلك يوفر المعلومات اللازمة للإدارة لترشيد قرارات استغلال الموارد المتاحة والرقابة عليه (وليد، 2015: 72).

ثالثاً- المعلومات المحاسبية كمخرجات للنظام المحاسبي وخصائص ملاءمتها.

المعلومة المحاسبية هي المعلومة ذات المصادر المختلفة وتشكل مادة حية يمكن التعامل معها بالتحليل والتفسير والشرح والوصف بهدف معالجتها وإخراجها في شكل معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات (الخطيب، 2011: 2) وحتى تكون المعلومة ذات جودة يجب أن تتوفر فيها خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

ملاءمة المعلومات:

تعتبر الخاصية الأولى لجودة المعلومات المحاسبية، والمعلومة الملائمة هي المفيدة والمهمة في اتخاذ القرار، وتعتبر ملاءمة المعلومة ذات أهمية في الاستخدام الداخلي والخارجي، ولكنها أكثر أهمية في الاستخدام الداخلي لأنها تخدم طوائف متعددة عن طريق التقارير المالية (الهادي2016: 192). وتتميز بالآتي:

أ- مقدرتها على إحداث فروقات في القرارات التي يتخذها المستخدمين.

ب- مقدرتها على إحداث فروقات في قرار المفاضلة بين الاستفادة وعدم الاستفادة منها.

ج- احتوائها على قيمة تنبؤية أو تأكيدية أو كلاهما. (أحمد، 2015: 98).

ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب توافر الخصائص الآتية فيها:

أ- التوقيت المناسب، وهو يعني تقديم المعلومات في وقتها المناسب بغرض اتخاذ القرار لمعالجة خلل أو قصور معين بأقل جهد وتكلفة، لذا يعتبر تقديم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في الوقت المناسب للمستخدمين دليل على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي (كمال، 2004: 90). وتتمثل خاصية السرعة في إمكانية الاعتماد على البيانات الناتجة عن النظام المحاسبي، وعندما تكون المعلومات دقيقة، وتكون أخطاء وتناقضات مخرجات النظام المحاسبي (التقارير) قليلة.

ب- القدرة على التنبؤ: وهي تعني أن تكون المعلومة ذات قيمة تنبؤية تزيد قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً.

ج- التغذية الراجعة: وتعني أن تمتلك المعلومات قيماً استرجاعية تكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. (يوسف، 2007: 509).

3- الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التي تمارس نشاطها بولاية جنوب دارفور وعددها (17) مصرف، أما عينة الدراسة شملت (61) موظف بتلك المصارف من مراجعي الحسابات، المحاسبين والمدراء الماليين، وتم توزيع عدد (61) استبانة على عينة الدراسة وتم جمع 56 استبانة بنسبة 92%، وعند فحصها اتضح أن التالف منها هو عدد 4 استبانة، وبهذا فان عدد الاستبانات القابلة للتحليل هي 52 استبانة بنسبة بلغت 85% من إجمالي الاستبانات الموزعة أما نسبة الفاقد والتالف من الاستبانات هو15%.

2- المعالجات الإحصائية:

تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق الاستبانة التي تحمل سبعة محاور، ومن أبرز الخطوات المتخذة لإعدادها:

أ- غطت أسئلة الاستبانة فرضيات الدراسة.

ب- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسبما هو مناسب.

3- صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 1995م: 429)، كما يُقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وآخرون 2001م: 179)، وقد تم التأكد من الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة بتوزيع 15 استبانة على عينة استطلاعية، ثم حُسب لها معامل ثبات بلغ 89% ويعتبر هذا المعامل عالٍ جداً ويدل على وضوح فقرات الاستبانة، وأدناه عبارة عن توضيح لحساب معامل الثبات لجميع محاور الدراسة.

الجدول رقم (1)معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال للحوكمة	3	%78
المحور الثاني: مبدأ حماية المساهمين	4	%66
المحور الثالث: مبدأ المساواة بين المساهمين	3	%65
المحور الرابع: مبدأ دور أصحاب المصالح	4	%82
المحور الخامس: مبدأ الإفصاح والشفافية	5	%67
المحور السادس: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	4	%60
المحور السابع: ملاءمة المعلومات	4	%67
معامل الثبات لجميع عبارات المحاور	31	%89

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح مما سبق أن معامل الثبات الداخلي للدراسة الكلي بلغت نسبته 89% ويعتبر هذا المعامل عال جداً مما يدل أن مجتمع الدراسة له دراية ومعرفة كافية بمفردات وعبارات الدراسة.

4- **أساليب الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشتمل على التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة) للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة لكل متغير بمفرده كما يلي:

أ- **التوزيع التكراري للبيانات الشخصية:**

الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

البيان	العدد	النسبة
ثانوي	2	%4
بكالوريوس	-	-
دبلوم عال	31	%60
ماجستير	7	%13
دكتوراه	11	%21
أخرى	1	%2
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 94% من أفراد العينة يحملون شهادة فوق البكالوريوس، ونستنتج من هذا أن آراء العينة ستكون معبرة بصورة جيِّدة لما تتمتع به من خبرة علمية.

الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

البيان	العدد	النسبة
محاسبة	18	%35
اقتصاد	10	%19
إدارة أعمال	21	%40
دراسات مصرفية	2	%4
أخرى	1	%2
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

الجدول رقم (4)توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني:

البيان	العدد	النسبة
زمالة المحاسبين القانونين الامريكية	-	-
زمالة المحاسبين القانونين البريطانية	-	-
زمالة المحاسبين القانونين العربية	-	-
زمالة المحاسبين القانونين السودانية	9	%17
لا أحمل زمالة	41	%79
أخرى	2	%4
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 21% من أفراد العينة يحملون زمالة، وهذا يدل على أن افراد العينة بالرغم من خبراتهم الواسعة إلا أنهم لا يهتمون بالمؤهلات المهنية.

الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية:

البيان	العدد	النسبة
مدير إدارة	11	%22
محاسب	20	%38
مراجع داخلي	8	%15
أخرى	13	%25
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 75% من أفراد العينة هم يشغلون وظيفة مدراء ماليون ومحاسبون ووظيفة مراجعون، مما يدل على أن العينة المستهدفة تستطيع فهم العبارات والإجابة عليها بصدق وموضوعية مما يزيد من قوة نتائج الدراسة.

الجدول رقم (6)توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

البيان	العدد	النسبة
أقل من 5 سنة	14	%27
5 وأقل من 10 سنة	11	%21
10 وأقل من 15 سنة	4	%8
15 وأقل من 20 سنة	2	%4
20 سنة فأكثر	21	%40
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (6) أن نسبة 73% من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبرتهم 5 سنوات، وهذا يدل على أن أفراد هذه العينة تتمتع بخبرة كافية للإدلاء برأيهم بصورة واضحة تعطي نتائج الدراسة قوة وصدق.

2- اختبار التوزيع الطبيعي:

وهو يستخدم لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ضروري في اختيار المقياس المناسب لاختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، والجدول أدناه يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro - Wilk) والسبب في اختيار هذا المقياس دون غيره لأن حجم العينة يزيد عن 50 مفردة.

الجدول رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro – Wilk لعبارات الدراسة

المحور	العنوان	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية Sig
1	يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	0.794	0.000
2	يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	0.771	0.000
3	يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	0.822	0.000
4	يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	0.799	0.000
5	لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	0.821	0.000
6	المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	0.812	0.000
7	يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	0.867	0.000
8	يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	0.761	0.000
9	يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	0.783	0.000
10	يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	0.853	0.000
11	يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	0.810	0.000
12	يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	0.876	0.000
13	تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	0.788	0.000
14	تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	0.837	0.000
15	يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	0.800	0.000
16	يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	0.240	0.000
17	يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.807	0.000
18	يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	0.874	0.000
19	يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	0.747	0.000
20	تلتزم إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	0.712	0.000
21	يعمل البنك ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.725	0.000
22	يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	0.857	0.000
23	يوفر البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.780	0.000
24	المعلومات التي يوفرها هذا البنك صادقة في التعبير عن الحقائق.	0.698	0.000
25	المعلومات التي يوفرها هذا البنك قابلة للتحقق بواسطة آخرون.	0.800	0.000
26	المعلومات التي يوفرها هذا البنك تخدم جميع الجهات التي تستخدمها.	0.782	0.000
27	المعلومات التي يوفرها هذا البنك قليلة الأخطاء.	0.812	0.000
28	المعلومات التي يوفرها هذا البنك ذات تكلفة أقل من منفعتها.	0.867	0.000
29	المعلومات التي يوفرها هذا البنك تُحدث تغيير في قرارات مستخدميها.	0.828	0.000
30	يوفر البنك معلومات تساعد مستخدميها في تقويم قراراتهم.	0.783	0.000
31	يوفر البنك المعلومات في الوقت المناسب	0.740	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة من العبارات أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0,05) 5% وبالتالي فان بيانات العينة هي مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع غير الطبيعي، وطالما أن البيانات تتوزع توزيعاً غير طبيعياً فإن ذلك يفيد الباحثون في اختيار المقياس المناسب، وبناءً على ذلك قام الباحثون

بحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحاور لمعرفة إتجاه إجابات المبحوثين عنها، ثم حساب معامل الارتباط لاختبار الفرضيات، بمعنى التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات، وكذلك اتجاهها

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	4.29	0.776	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	4.21	0.637	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	4.04	0.816	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (8) أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).

2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الأول هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.29)، تلتها العبارة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.21)، ثم العبارة فالعبارة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.04).

3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الأول هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.01، وهذا يدل على وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات.

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني:

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	4.13	0.768	موافق
لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	4.08	1.01	موافق
المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	4.10	0.870	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام. يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	3.77	0.854	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (9) يتضح أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).

2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الثاني هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.13)، تلتها العبارة الثالثة، ثم العبارة الثانية، فالعبارة الرابعة.

3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الثاني هي العبارة الرابعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.77)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ حماية المساهمين.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	4.31	0.781	موافق
يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	4.23	0.877	موافق
يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	3.92	0.987	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (10) أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).
2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الثالث هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.31)، تلتها العبارة الثانية، فالعبارة الثالثة.
3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الثالث هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.92)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ المساواة بين المساهمين.

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع:

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	4.13	0.841	موافق
يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	3.69	0.897	موافق
تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	4.00	0.714	موافق
تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	4.02	0.754	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (11) يتضح أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الرابع، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).
2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الرابع هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.13)، تلتها العبارة الرابعة، ثم العبارة الثالثة، فالعبارة الثانية.
3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الرابع هي العبارة الثانية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.69)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ دور أصحاب المصالح.

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الخامس:

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	4.40	0.664	موافق

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	4.25	0.814	موافق
يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	4.79	5.623	موافق
يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	3.98	0.980	موافق
يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	3.56	1.195	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (12) يتضح أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).
2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الخامس هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.79)، تلتها العبارة الأولى، ثم العبارة الثانية، ثم العبارة الرابعة، فالعبارة الخامسة.
3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الخامس هي العبارة الخامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.56)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي لعبارات المحور السادس:

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
تلتزم إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	4.37	0.715	موافق
يعمل البنك ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	4.44	0.669	موافق
يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	4.13	0.929	موافق
يوفر البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	3.92	0.967	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (13) يتضح أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور السادس، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).
2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور السادس هي العبارة الثانية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.44)، تلتها العبارة الأولى، ثم العبارة الثالثة فالعبارة الرابعة.
3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور السادس هي العبارة الرابعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.92)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي لعبارات المحور السابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
المعلومات التي يوفرها هذا البنك ذات تكلفة أقل من منفعتها.	3.77	1.021	موافق
المعلومات التي يوفرها هذا البنك تُحدث تغيير في قرارات مستخدميها	4.90	0.891	موافق

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
يوفر البنك معلومات تساعد مستخدميها في تقويم قراراتهم.	4.29	0.696	موافق
يوفر البنك المعلومات في الوقت المناسب.	4.42	0.605	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

من الجدول أعلاه رقم (14) يتضح أن:

1- هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور السابع، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي (3).

2- أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور السابع هي العبارة الثانية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.90)، تلتها العبارة الرابعة، ثم العبارة الثالثة فالعبارة الاولى.

3- أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور السابع هي العبارة الاولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.77)، وهذا يدل على توفر الملاءمة بالمعلومات التي تنتجها عينة الدراسة.

تحليل الإرتباط:

وهو يستخدم لمعرفة مدى وجود العلاقة بين المتغيرات وكذلك معرفة اتجاهها هل هي علاقة عكسية أم طردية، وتتراوح قيمته بين (+1، -1) فإذا كانت قيمته موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرات، أما إذا كانت إشارته سالبة فيشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أما القيمة المعنوية إذا كانت أقل من مستوى المعنوية 5% فهذا يعني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، وإذا كانت أكبر من 5% فإن العلاقة لا تعتبر ذات دلالة إحصائية، له ثلاثة مقاييس استخدم الباحثون منها مقياس سبير مان spear man's لاختبار فرضيات الدراسة لأنه مقياس لا معلمي لا يشترط التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول رقم (15) اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وملاءمة المعلومات المحاسبية.

	العنوان	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
1	يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	0.324	0.010	0.151	0.046	0.230	0.105	0.313	0.069
2	يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	0.163	0.139	0.162	0.129	0.270	0.087	0.261	0.031
3	يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	0.195	0.122	0.181	0.099	0.476-	0.008	0.458-	0.015

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول رقم (15):

1- وجود علاقة طردية بين وجود الهيكل التنظيمي لتحديد الصلاحيات وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات، مع معنوية العلاقة بين العبارة السابقة وخاصيتي المنفعة والتغذية الراجعة لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من 5%، أما خاصيتي التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ فإن علاقتها بها ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أكبر من 5%.

2- وجود علاقة طردية بين الأساس المحكم لتوزيع المسئوليات وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات، مع عدم معنوية العلاقة لكل الخصائص عدا خاصية التوقيت المناسب فعلاقتها بتلك العبارة ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من 5%.

3- وجود علاقة طردية بين وجود الأساس المحكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية القدرة على التنبؤ علاقتها بتلك العبارة عكسية، مع معنوية العلاقة لتلك العبارة مع خاصيتي القدرة على التنبؤ والتوقيت المناسب لأن مستوى دلالتهما المعنوية أقل من 5%، اما خاصيتي المنفعة والتغذية الراجعة فإن علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتهما المعنوية أكبر من 5%. بناءً على ذلك أثبتت الفرضية الأولى (توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وملاءمة المعلومات المحاسبية).

الجدول رقم (16) اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية.

العبارة	العنوان	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig
1	يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	0.321	0.010	0.312	0.069	0.179	0.102	0.117	0.105
2	لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	0.151	0.146	0.306	0.072	0.169	0.136	0.484-	0.006
3	المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	0.197	0.121	0.314	0.069	0.280	0.083	0.372	0.141
4	يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	0.175	0.108	0.185	0.094	0.175	0.108	0.160	0.141

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (16):

1- وجود علاقة طردية بين إتباع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع عدم معنوية تلك العلاقة لجميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية المنفعة فإن علاقتها بتلك العبارة ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من 5%.

2- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين أحقية جميع المساهمين في حضور الجمعية العمومية والتصويت وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية التوقيت المناسب فإن علاقتها بتلك العبارة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية.

3- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إتاحة المعلومات عن البنك لكل المساهمين وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%.

4- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إطلاع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%، وبناءَ على ذلك أثبتت الفرضية الثانية (توجد علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية).

الجدول رقم (17) اختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية.

	العبارات	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig
1	يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	0.380	0.003	0.319	0.011	0.260	0.031	0.485-	0.005
2	يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	0.176	0.131	0.231	0.104	0.233	0.048	0.212	0.113
3	يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	0.336	0.007	0.169	0.136	0.262	0.030	0.324	0.065

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (17):

1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دفاع البنك عن حقوق المساهمين القانونية وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أقل من 5%، ماعدا خاصية القدرة على التنبؤ فإن علاقتها طردية وذات دلالة إحصائية.

2- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين تعويض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%، ماعدا خاصية التوقيت المناسب فإن علاقتها عكسية وذات دلالة إحصائية

3- وجود علاقة طردية بين أحقية معرفة المساهمين جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع عدم معنوية العلاقة لخاصيتي التغذية الراجعة والتوقيت المناسب، و معنوية العلاقة لخاصيتي المنفعة والقدرة على التنبؤ، بناءَ على ذلك أثبتت الفرضية الثالثة (توجد علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وملاءمة المعلومات المحاسبية).

الجدول رقم (18) اختبار الفرضية الرابعة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وملاءمة المعلومات المحاسبية.

	العبارات	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig
1	يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	0.213	0.065	0.150	0.145	0.180	0.101	0.318	0.067
2	يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	0.231-	0.104	-0.485	0.005	0.168-	0.117	0.453-	0.017
3	تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	0.175	0.132	0.458-	0.016	0.220	0.110	0.247	0.097
4	تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	0.409	0.001	0.156	0.135	0.465	0.000	0.350	0.005

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (18):

1- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%.

2- وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين سماح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية التغذية العكسية علاقتها عكسية وذات دلالة إحصائية لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارة أقل من 5%.

3- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات، عدا خاصية التغذية الراجعة علاقتها بتلك العبارة عكسية وذات دلالة معنوية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من 5%، وبناءً على ذلك أثبتت الفرضية الرابعة (توجد علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وملاءمة المعلومات المحاسبية).

الجدول رقم (19) اختبار الفرضية الخامسة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و ملاءمة المعلومات المحاسبية.

	العبارات	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig
1	يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	0.432	0.001	0.189	0.090	0.432	0.001	0.189	0.090
2	يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	0.178	0.131	0.432-	0.024	0.450	0.018	0.469	0.011
3	يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.177	0.104	0.188	0.091	0.325	0.009	0.302	0.015
4	يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	0.416	0.030	0.203-	0.118	0.393-	0.039	0.170	0.135
5	يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	0.328	0.009	0.400	0.002	0.207	0.070	0.207	0.071

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (19):

1- وجود علاقة طردية بين إفصاح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع معنوية العلاقة لخاصيتي المنفعة والقدرة على التنبؤ، وعدم معنوية العلاقة لخاصيتي التغذية الراجعة والتوقيت المناسب لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%.

2- وجود علاقة طردية بين توفير البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية التغذية الراجعة علاقتها عكسية، مع معنوية العلاقة لكل الخصائص ما عدا خاصية المنفعة علاقتها ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أكبر من 5%.

3- وجود علاقة طردية بين إفصاح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع معنوية العلاقة لخاصيتي التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ، وعدم معنوية العلاقة لخاصيتي التغذية الراجعة المنفعة لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%.

4- وجود علاقة طردية بين إفصاح البنك عن البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع معنوية العلاقة لخاصيتي التغذية الراجعة والمنفعة، وعدم معنوية العلاقة لخاصيتي التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%، بناءَ على ذلك أثبتت الفرضية الخامسة (توجد علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وملاءمة المعلومات المحاسبية).

الجدول رقم (20) اختبار الفرضية السادسة:

توجد علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وملاءمة المعلومات المحاسبية

	العبارات	المنفعة		التغذية الراجعة		القدرة على التنبؤ		التوقيت المناسب	
		القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
1	تلتزم إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	0.291	0.018	0.260	0.031	0.235	0.047	0.489-	0.004
2	يعمل البنك ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.254	0.034	0.200	0.078	0.225	0.054	0.289-	0.079
3	يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	0.373	0.003	0.226	0.106	0.246	0.098	0.308	0.013
4	يوفر البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.221	0.058	0.275	0.085	0.163	0.124	0.288	0.082

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الدراسة 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (20):

1- وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين التزام إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%، عدا خاصية التوقيت المناسب علاقته بتلك العبارة عكسية وذات دلالة إحصائية.

2- وجود علاقة طردية بين عمل البنك ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية التغذية الراجعة علاقتها عكسية، مع معنوية العلاقة لخاصيتي المنفعة والقدرة على التنبؤ، ومعنوية العلاقة لخاصيتي التغذية العكسية والتوقيت المناسب لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أكبر من 5%.

3- وجود علاقة طردية بين متابعة البنك لعمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات مع معنوية العلاقة لخاصيتي التوقيت المناسب والمنفعة، وعدم معنوية العلاقة لخاصيتي التغذية الراجعة والقدرة على التنبؤ لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أكبر من 5%.

4- وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين توفير البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وبين جميع الخصائص الفرعية لملاءمة المعلومات عدا خاصية المنفعة علاقتها بتلك العبارة ذات دلالة معنوية لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارة أقل من 5%، وبناءَ على ذلك أثبتت الفرضية السادسة (توجد علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وملاءمة المعلومات المحاسبية).

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

بعد الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل للنتائج التالية:

1- تطبق معظم البنوك مبادئ الحوكمة.

2- المعلومات التي تعدها وتعرضها المصارف تتصف بالملاءمة.

3- توجد علاقة طردية بين وجود الهيكل التنظيمي لتحديد الصلاحيات وتوزيع الموارد والمهام وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

4- توجد علاقة طردية بين وجود الوسائل التي يتبعها البنك في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم، وكذلك إتاحة المعلومات لكل المساهمين دون تمييز وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

5- توجد علاقة طردية بين دفاع البنك عن حقوق المساهمين القانونية وتعويضهم عند التعدي عليها وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

6- توجد علاقة طردية بين تعاون أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة عليه، وكذلك مدى توفير المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

7- توجد علاقة عكسية بين سماح البنك لأصحاب المصالح بالاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

8- توجد علاقة طردية بين إفصاح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي، والمخاطر المتوقعة، وكذلك إتاحة المعلومات عن مكافآت مجلس الإدارة وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

9- توجد علاقة طردية بين التزام إدارة البنك بالقوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح وعمل البنك ضمن خطة شاملة وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ثانياً- التوصيات.

بناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بالآتي:

1- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة غي كل البنوك التي لم تطبقها.
2- ضرورة إعداد المعلومات وعرضها في الوقت المناسب لتعزيز ملاءمتها.
3- ضرورة تمليك المساهمين كل المعلومات وخاصةً التي تتعلق بالعمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم.
4- ضرورة توفير آلية لاتصال المساهمين المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع بالعربية:

- أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015م).
- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات في ظل منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005م).
- أيمن وآخرون الشنطي، **مقدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات** (عمان: دار البداية للنشر، 2010م).
- جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة** (غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، 2013م).
- زوبيدة محن، محمد بن قرينة، **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة (**: جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 14، 2014م)
- عائشة موسى محمد يوسف، عبد الرحمن البكري منصور، **أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والضريبي على جودة المعلومات المالية (**الخرطوم: مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 23، 2016م)
- عبد الرحمن البكري منصور أمبدي، **مقدمة في أصول المحاسبة** (الخرطوم: د ن، 2016م).
- عبدالرؤوف محمد السناوي، زهران محمد علي دراغمة: هيب توفيق جزار، **مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركات**، دراسة ميدانية على الشركات الفلسطينية (الأردن: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد الثاني، 2015م).
- عبدالله علي عسيري، **إفصاح شركات المساهمة العامة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات** (الرياض: مجلة الملك عبد العزيز، المجلد27، العدد الأول، 2013م).
- علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (**عمان: دار وائل للنشر، 2012م).
- كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية (**عمان: دار وائل للنشر، 2004م).
- نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح**، 2013م.
- نضال عمر زلوم، **نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها (**الأردن: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد الثالث، 2015م).

- نمر محمد الخطيب: ديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية**، تجربة الجزائرSCF (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011م).
- الهادي آدم محمد إبراهيم، **المحاسبة الإدارية** (الخرطوم: د ن، 2016م).
- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** (عمان: مركز الكتاب الأكاديميين 2015).
- يوسف محمود جربوع، **مجالات مساهمة المعلومات بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد15، العدد الثاني 2007م).

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Casket, J, & laux V, 2015, **Corporate governance , accounting Conservatism and manipulation , University of Texas at oust in, Department of Accounting ,** University of federal do Rio de Janeiro (UFRJ) , School of Business and Brazilian Institute of corporate Governance.
- Giovanni , S. Francesco ,p, Giorgio, p. & Lara , P. 2015, **Corporate governance and the Quality of voluntary disclosure; Evidence from medium sized listed firms** International Journal of disclosure and governance.
- OECD, 2004, Organization For Economic Co-Operation and Development , OECD principles of Corporate governance , OECD publication service , Paris
- Winkler, Delbert 1998 , Financial Development Economic Growth and corporate Governance ,Working paper Series: Finance and Accounting 12, Department of Finance, Goethe University Frankfurt Am Main, p. 18.